

**القادری لـ«الوطن»: نسخیٰ إلی تخفیف الاعباء المالية
والجنسية عن العمال ما استطعنا إلی ذلك سپيلاً**



• تمكنا من إلغاء عقوبة عمال معمل غاز عدرا لأنها كانت ظالمة

- مراكز البيع ستتوفر ما يحتاجه العامل يساعر الكلفة وتحمّل اللجان النقاية والجهات العامة ذلك

فيها، ولن تدخر تلك الشركات أي جهد للمساعدة في توفير مستلزمات العمال حيثما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. عدد من العمال في جهات مختلفة رححوا بهذه المبادرة وأعتبروها دعماً من التنظيم النقابي للعمال في موقع عملهم وهي ستتوفر مادياً مبالغ لا يستهان بها على العمال، والأهم من ذلك أن العامل في نهاية اليوم سيجد ما يحتاجه من مواد متوافرة عند خروجه من العمل ويدرك بها إلى بيته في باص المبيت ولا يضطر للذهاب إلى السوق ولا يخفي على أحد الجهد والمصروف الذي يمكن أن يبذله في هذه الحالة.

خطة الاتحاد العام إلى السعي ما أمكن لتخفييف أعباء المعيشة عن العمال.

المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة بين لـ«الوطن» أن هذه الخطوة ممتازة وستؤدي إلى تخفييف الأعباء عن العمال، وأبدى استعداد شركات الصناعات الغذائية لتقديم كل العون لإنجاح هذه المبادرة لأنها تساهم في خدمة العمال في أماكن عملهم، ويرى أن تأمين غرفة في كل شركة وجهة عامة ليس صعباً، ويمكن لشركات المؤسسة أن توفر كذلك ما تنتجه لصالحة العمال بسعر الكلفة وفق الرؤية التي س يتم العمل

سلع التي يحتاجها العمال بناء على طلباتهم، ويتم توفير سيارة لتسويق هذه المستلزمات بسعر الكلفة من السورية للتجارة التي ستزود هذه المنافذ بجميع المواد التي توزعها عبر البطاقة الذكية، إضافة لإمكانية تأمين الخبر إلى كل منفذ من هذه المنافذ، بحيث ينهي العامل دوامه اليومي ويصطحب مستلزماته من المركز ويعود إلى بيته في باص المبيت ولا يضطر إلى الذهاب إلى السوق وانتظار وسائل النقل العامة، وهو ما سيوفر المال والجهد على العاملين. وأشار القادرى إلى أن هذه المبادرة من الاتحاد العام تأتى في إطار

المعطيات التي تظهرها القبابين بين واحد وأخر.

وأكد القادرى أنه بعد تفهم الوزير لهذا الموضوع والظلم الذي تعرض له العمال، وافق على إلغاء الضبوط المنظمة بحق هؤلاء العمال.

واردف القادرى أنه خلال الجلسة تم التوافق على مبادرة الاتحاد العام في تفعيل مراكز البيع في جميع المؤسسات، حيث ستقوم كل جهة عامة يكون عدد العاملين فيها أكثر من ٥٠ عاملاً بتخصيص غرفة وتقوم اللجنة النقابية بتخصيص عاملين من الجهة ذاتها للقيام بتأمين كل

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد لنقابات العمال جمال القادرى عن اتفاق الاتحاد العام مع وزارى التجارة الداخلية وحماية المستهلك على افتتاح مراكز بيع للعاملين فى مؤسسات القطاع العام في جميع الجهات العامة. وبين أنه سوف يتمأخذ غرفة مستقلة في كل معمل أو مؤسسة حكومية أو جهة عامة ويتم تجهيز هذه الغرفة لكونها عبارة عن مركز لتوفير كل ما يحتاجه العامل في تلقي المنشآة من مستلزمات ضرورية. وبين رئيس الاتحاد العام في تصريح له الوطن أن الغاية من هذه الخطوة هو تخفيف الأعباء المالية والجسدية على العمال، بحيث يتم تأمين ما يحتاجونه بسعر الكلفة من جهة والتوفير على العمال مبالغ كبيرة يدفعونها على شكل أرباح للمحلات التجارية في الأماكن التي يتسوقون منها، وكما أنه من جانب آخر يوفر الوقت والجهد على العامل الذي يضطر بعد انتهاء عمله للذهاب إلى السوق لتتأمين ما يحتاجه، وهذا يكبده جهد وتعباً إضافياً، ناهيك عما ينفقه من تكاليف إضافية تنتقل في أجور مواعصلات.

كما بين القادرى أنه اجتمع مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعالجة الضبوط التي نظمتها الوزارى بحق العاملين في معمل غاز عدرا نتيجة وجود فرق في وزن بعض أسطوانات الغاز بكمية ٢٠٠ غ في الأسطوانة، وأن الحق ضرراً على العمال من دون أن يكون لهم أي ذنب في ذلك، لأن أسطوانات الغاز الموجودة في السوق ليست موحدة وبالتالي تظهر فروق في الوزن بين أسطوانات أخرى، وكذلك الحال هناك فرق بين

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: تأسيس عمل علمي مشترك مع الجانب الإيرلندي



الخبرات والأساند إضافة إلى بناء و الكواكب البشرية من حيث التأهيل والافتتاح وإنشاء مراكز بحثية مشتركة والاس من التجربة العلمية من خلال إقامة تكنولوجية في جامعة دمشق أو إنشاء الجامعات السورية الأخرى، مع تطوير المخابر العلمية المشتركة. وكانت جامعة دمشق وقعت مع مالك الأشتر الإيرانية مذكرة تفاهم في مجال الصناعة والدراسات العليا، على أن ينتمي تعاون كبير في مجال التقنية والعلوم التطبيقية والميكانيك والروبوت. والبحثي مع وزارة العلوم والبحث والتكنولوجيا الإيرانية، علماً أن البرنامج التنفيذي الموقع يتضمن ١٠٠ منحة دراسية في مختلف المراحل الدراسية (٣٠) منحة لمرحلة الإجازة، و٣٠ منحة لمرحلة الماجستير، و٤٠ منحة لمرحلة الدكتوراه وفي مختلف الاختصاصات، عدا الطبية وامكانية التعاون بينه وبين الجامعات السورية.

هذا ومن المقرر الإعلان بداية العام القادم عن ١٦٠ منحة دراسية مقدمة من الجانب الإيراني ترجمة للبرنامج التنفيذي الذي تم مؤتمرات وندوات وورشات عمل وتبادل توقعه في طهران للتعاون العلمي والثقافي وإقامة المراكز البحثية والعلمية وأنه لا بد من التركيز على توظيف العلوم الحديثة بما ينعكس إيجاباً على القطاعات الزراعية والصناعية والصحية.

من جانبى بين رئيس جامعة دمشق المذكورة تسهم في دعم القطاع التعليمي والبحثي ولاسيما في ظل وجود مجالات واسعة لدى المركز الأكاديمي الإيراني بدوره نوه الدكتور طبی في تصريح له بالعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية التي تربط البلدين والشعبين الصديقين مشيراً إلى أن أي تقدم في المجال التقني والعلمي مرتبط بالاهتمام بالجامعات والحدائق المعرفية، منها بضرورة الاستفادة منها ومن الخبرات العلمية الإيرانية ونقلها إلى سورية من خلال تشكيل لجان فنية متخصصة بموجب الاتفاقيات، كما أكد إبراهيم رغبة التعليم العالي في تأسيس عمل علمي مشترك وفق برنامج زمني محدد في إطار الاختصاصات العلمية والطبية الدقيقة للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه).

بدوره أجرت وكالة فارس نقلاً عن وزير التعليم العالي في إيران، محمد جعفر زاده، زيارة إلى جامعة دمشق، حيث التقى بوزير التعليم العالي، الدكتور إبراهيم رغبة، وجرى التباحث في مختلف المجالات العلمية والبحثية بما ينعكس على الطلبة والأساند، بما فيه التركيز على منح الدراسية للطلبة السوريين في عدد من الجامعات الإيرانية، علماً أنه تم تعزيز برنامج التعاون والتبادل الثقافي وذلك خلال زيارة أجريت مؤخراً إلى إيران.

ولفت وزیر التعليم العالی إلى أهمية مراكز الأبحاث الإيرانية في المجالات الزراعية والصناعية والهندسية والطبية والتقنية والحدائق المعرفية، منها بضرورة الاستفادة منها ومن الخبرات العلمية

أسعار الليل تتسبب بـ»معارك كلامية« بين الراكب والタکسی !

**المحافظة لـ«الوطن»: تعرفة الركوب قيد الصدوق
ومن لا يلتزم بالتسهيرة القديمة فسيحاقب!**

